

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة باجي مختار - عنابة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية



مقياس: التشريعات المالية والبنكية في الجزائر
عنوان المحاضرة: التشريعات الضريبية في الجزائر
موجه لطلبة السنة أولى ماستر تخصص: مالية المؤسسة



من تقديم: د. حاج علي عدنان

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور الرابع: التشريعات الضريبية في الجزائر

عند الانتهاء من مضمون هذا المحور، يجب أن يكون الطالب قد تمكن من بلوغ الأهداف التالية:



التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بأنواع الضرائب

التطرق إلى خصائص الضرائب المطبقة في الجزائر

شرح أهم التشريعات الضريبية والتعديلات التي طرأت عليها في الجزائر

المحور الرابع: التشريعات الضريبية في الجزائر



أهم التشريعات الضريبية في الجزائر



خصائص الضرائب المطبقة في الجزائر



مفاهيم عامة حول الضرائب

تعد الضريبة من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة نظرا لكثرة الأموال التي تدرها للخرينة العمومية، فازداد دورها مع تزايد الإيرادات العمومية، وارتبط مفهوم الضريبة بتطور مفهوم الدولة من الحارسة التي كانت تنحصر مهامها في الدفاع والأمن وتحقيق العدالة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا أصبح للضريبة دورا اجتماعيا واقتصاديا إضافة إلى دورها المالي التقليدي باعتبارها أهم مصدر مالي للدولة، وأصبحت الضرائب تستخدم في معالجة الأزمات المالية. إن معظم الدول تتفق في مبدأ التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب والرسوم وتحصيلها، إلا أن التدخل يختلف من بلد إلى آخر حسب السياسة الضريبية المطبقة بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي بلد.

ولقد عرف النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية و التي أثرت على فعاليته في ظل اعتماده على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي لتوفير إيرادات من أجل تغطية النفقات العمومية.

و في هذا الإطار وجهت الجزائر أبرز اهتماماتها نحو الجباية العادية من خلال الإصلاحات الجبائية و التغييرات التي قامت بها بداية من سنة 1991 إلى يومنا هذا من أجل توسيع الوعاء الضريبي و توفير موارد مالية إضافية من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الاجتماعية من جهة أخرى.

مفهوم الجباية أوسع وأشمل من مفهوم الضريبة، فالجباية تشمل مجموع الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة أو إحدى هيئاتها الإقليمية سواء في شكل ضرائب أو رسوم جبائية وشبه جبائية، غرامات، إتاوات، والمساهمات الاجتماعية، تشمل الجباية جميع الاقتطاعات الاجبارية التي تفرضها الدولة.

للضريبة عدة تعاريف ومفاهيم من بينها:

- تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة في تسيير إدارتها وتلبية حاجاتها، إذ تحتل مكانة بارزة، نظراً لثباتها وإلزاميتها، وكذا حجمها والأهداف التي تصبو إليها.
- " تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة".
- كما تعرف الضريبة بأنها "قيمة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".
- " الضريبة هي اقتطاع إجباري، تفرضه الدولة عن طريق سلطتها العامة على أموال الأفراد من أجل الإنصاف فيما بينهم وتوزيع الأعباء العامة".
- بصفة عامة يمكن القول أن الضريبة هي فرض إلزامي تحدده الدولة ويلتزم المكلف بها سواء كان شخص طبيعي أو معنوي يدفعها بدون مقابل، وذلك حتى تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها وتغطية جزء من نفقاتها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية:

أ - الضريبة تدفع نقدا:

تتكون الضريبة من دفعة نقدية وليست عينية، عكس ما كانت عليه قبل تطور العلاقات النقدية. لقد كانت الضرائب تدفع عينا، يطلب من دافع الضرائب التنازل عن جزء من محاصيله للملك أو للكنيسة. كانت الإيرادات الضريبية في ذلك الوقت من الحبوب أو الخضروات أو الماشية أو غيرها من المنتجات. ولكن مع ظهور النقود وتطورها، أصبحت الضريبة تدفع نقدا إلزاما.

ب - الضريبة إجبارية:

في المجتمعات المعاصرة، يعتمد رفاهية السكان قبل كل شيء على مدى توفرها المرافق العامة المتمثلة في الطرقات و المواصلات والمدارس و الجامعات و المنشآت الصحية و التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات و الإدارات العامة. هذه الاستثمارات بشكل عام من مسؤولية السلطات العامة، وبالتالي فإن النقص سيؤدي إلى اختلال التوازن بين الإيرادات العامة و النفقات.

لهذا تعتبر الضريبة إجبارية الدفع عن طريق القانون وليس بإرادة الأفراد أو الدولة كما تتمتع بحق اللجوء إلى المتابعة القضائية وتعريض المتمردين عن الدفع لعقوبات مختلفة كالغرامات والسجن.

ج - تفرض الضريبة بشكل نهائي:

الضريبة ليست قرصاً وبالتالي لا يمكن استردادها أي لا يمكن للموظف أو الشركة التي تدفع ضرائبها أن تطالب بالمقابل فوراً. و لكنها ستستفيد من الخدمات غير السوقية التي تقدمها مؤسسات الجمهورية على سبيل المثال: الرعاية الصحية المجانية، تعليم الأطفال، الإنارة العمومية، استخدام الطرق و المدخرات الخارجية المقدمة للأنشطة الاقتصادية.

د - تفرض الضريبة على أي شخص يحقق ربحاً أو أي دخل:

كل فرد لديه دخل كالراتب هو ملزم بدفع الضريبة، كذلك كل من يمارس نشاط اقتصادي على أرض الوطن ملزم بدفع جزء من الأرباح المحققة للدولة في شكل ضريبة.

هـ - دفع الضريبة لا يستلزم وجود نظير مباشر من قبل الدولة:

الضريبة تدفع دون مقابل حيث تدفع الضريبة من المكلف بالضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة، وإنما مساهمة منه كعضو في المجتمع من خلال تحمله الأعباء والتكاليف العامة وفقاً لمقدرته التكاليفية.

أولا- مفاهيم عامة حول الضرائب

3- تعريف الرسم:

- يمكن تعريف الرسوم كآتي: "هي الإيرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الإنفاق العام، وتحصل عليها الدولة من الأفراد حينما يلجؤون إلى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها الخاصة.

- كما يعرف الرسم على أنه: " مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة غالبا".

بصفة عامة الرسم هو عبارة عن مورد مالي للدولة تتحصل عليه نظير خدمة خاصة، حيث هذه الأخيرة تنفرد بأدائها الدولة مثل: رسوم تسجيل بالجامعة، الرسوم القضائية، رسوم استخدام الطرقات العامة بالسيارة. فالرسم هو مبلغ نقدي يدفع من طرف الأشخاص جبرا للدولة مقابل خدمة مقدمة من طرف الدولة أو من يمثلها (كالجماعات المحلية، المؤسسات الإدارية وغيرها).

4- خصائص الرسم:

- يدفع الرسم إلى الدولة، ويتم تحصيله عن طريق إحدى مؤسساتها المختلفة.
- يدفع الرسم على شكل مبلغ نقدي.
- الرسم اجباري، فبمجرد حصول الفرد على الخدمة من الدولة يدفع الرسم.
- قيمة الرسم ليس لها علاقة بتكلفة الخدمة يمكن أن تكون مساوية أو أقل منها.

5- مقارنة بين الضريبة والرسم:

أولا- مفاهيم عامة حول الضرائب

الضريبة	الرسم
تدفع بصفة اجبارية ونهائية	يدفع بصفة اجبارية ونهائية
تدفع الضريبة نقدا	يدفع الرسم نقدا
تدفع لتمويل ميزانية الدولة	يدفع لتمويل ميزانية الدولة
تفرض غالبا على أساس المقدرة التكليفية للفرد	لا تؤخذ بعين الاعتبار المقدرة التكليفية للفرد
تستهدف أغراضا مالية، اجتماعية، اقتصادية وذات منفعة عامة	تهدف الدولة من خلاله إلى تعزيز الخزينة العمومية بالموارد المالية، وتنظيم الانتفاع بخدمات بعض الهيئات والإدارات العامة.

ثانيا - خصائص الضرائب المطبقة في الجزائر

أنظمة فرض الضريبة في التشريع الجزائري:

عرف النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات من أهمها إصلاحات سنة 1991، أين شملت هذه الإصلاحات الضرائب المفروضة، إجراءات وأنظمة فرضها.

كما شهد النظام الجبائي الجزائري مراحل أخرى من الإصلاحات، كإصلاحات سنة 2015 التي تزامنت مع انهيار أسعار المحروقات وانخفاض مداخيل الجباية البترولية، ثم إصلاحات سنة 2020 التي شملت توسيع الوعاء الضريبي بتدابير تهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

وعرفت إصلاحات 2022 عودة النظام المبسط ضمن أنظمة فرض الضريبة بعدما كان النظام الضريبي الجزائري مستقرا على نظام الربح الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

- نظام الربح الحقيقي:

أ. مجال التطبيق:

يخضع لنظام الربح الحقيقي بصفة إجبارية الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو حرفيا، وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري 8.000.000 دج، والأشخاص المعنويون مهما كان رقم الأعمال المحقق.

تخضع أيضا وجوبا لنظام الربح الحقيقي، الأنشطة المستثناة من الخضوع لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة والتي تتمثل في:

- الأنشطة الممارسة من قبل الوكلاء،
- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي،
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها،
- التجار بالجملة،
- الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات الصحية الخاصة ومخابر التحليل،
- الأشغال العمومية، الري والبناء،
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة،
- القائمون بعملية تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والفضة.

ملاحظة هامة: يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو حرفيا، وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية الذين لم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي سقف ثمانية مليون دينار 8.000.000 دج، وأرادوا الخضوع لنظام الربح الحقيقي حسب رغبتهم واختيارهم، أن يقوموا بإبلاغ الإدارة (المصلحة) المختصة برغبتهم من خلال إيداع طلبهم الخضوع لهذا النظام قبل 01 فيفري من سنة الاختيار، ويبقى هذا الاختيار نهائي لا رجعة فيه.

- النظام المبسط:

- مجال التطبيق:

يخضع للنظام المبسط كل الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا غير تجاريا ومهنا حرة، التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار 8.000.000 دج، باستثناء الأشخاص المعنويين الذين يخضعون وجوبا لنظام الربح الحقيقي. يمكن أيضا للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا غير تجاريا الذين لا تتجاوز إيراداتهم المهنية السنوية ثمانية ملايين دينار 8.000.000 دج، وأرادوا الخضوع للنظام المبسط حسب رغبتهم واختيارهم أن يبلغوا المصلحة المختصة برغبتهم من خلال إيداعهم لطلب الخضوع لهذا النظام قبل 01 فيفري من سنة الاختيار، ويبقى الاختيار نهائي لا رجعة فيه.

نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU:

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. **مجال التطبيق:** يخضع لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو غير تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج)، ماعدا ذلك التي اختارت الخضوع لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن الغير التجارية حسب الحالة. ويستثنى من الخضوع لهذا النظام:

- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء،
- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراض ي،
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها،
- التجارة بالجملة،
- الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات الصحية الخاصة ومخابر التحاليل،
- الأشغال العمومية والري والبناء،
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة،
- القائمون بعملية تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب
- والفضة.

يستثنى أيضا من الخضوع لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة كل الأشخاص المعنويون مهما كانت طبيعة النشاط الممارس وكذا رقم الأعمال المحقق من قبلهم.

مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

قبل التطرق لمفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي لا بد من التطرق إلى:

أ- تعريف الدخل الإجمالي:

هو ذلك الدخل أو مجموع الإيرادات التي يتحصل عليها الأشخاص الطبيعيين نتيجة مزاولتهم لنشاط أو مهنة معينة تدر عليهم مداخيل أو إيرادات دون طرح منها الأعباء أو المصاريف وتتمثل هذه النشاطات في التجارة أو الصناعة أو الحرف أو المهن الحرة أو تنازل عن بعض العقارات المبنية أو الغير مبنية وبصورة عامة الدخل الإجمالي هو مجموع ما يحققه الشخص من مداخيل مهما كان نوعها.

ب- تعريف الدخل الخاضع للضريبة:

هو ذلك الدخل الصافي مطروح منه جميع الإعفاءات القانونية.

ج- تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي:

هي ضريبة وحيدة سنوية تؤسس على الدخل الصافي. وهي ضريبة متصاعدة /متزايدة تدخل ضمن الضرائب المحصل عليها لصالح الخزينة.

الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي:

- يخضع لضريبة الدخل على كافة مداخيلهم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر، ويخضع لضريبة الدخل على عائلاتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر. - يعتبر أن موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى:

- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه إما باتفاق وحيد، أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.
 - الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.
 - الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا سواء كانوا أجراء أم لا.
- يعتبر كذلك موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.
- يخضع كذلك لضريبة الدخل سواء كان موطن تكليفهم في الجزائر أو لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جباية تم عقدها مع بلدان أخرى.

حساب الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

يخضع الدخل الصافي السنوي إلى الضريبة على الدخل الإجمالي على مستوى موطن التكاليف تبعا للجدول التصاعدي التالي:

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0 %	أقل من 20.000 دج
23 %	من 20.000 دج إلى 40.000 دج
27 %	من 40.000 دج إلى 80.000 دج
30 %	من 80.000 دج إلى 160.000 دج
33 %	من 160.000 دج إلى 320.000 دج
35 %	أكثر من 350.000 دج

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2022.

يتم حساب الاقتطاع من المصدر للضريبة على الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور على أساس الدخل الشهري، بناء على الجدول السابق. تستفيد هذه المداخل من تخفيض من الضريبة الإجمالية يقدر ب 40 %، ولا يمكن أن يقل هذا التخفيض عن 12.000 دج سنويا أو يزيد عن 18.000 دج / سنويا (أي بين 1000 دج و 1500 دج / شهريا).

تستفيد من إعفاء كل من الضريبة على الدخل الإجمالي المداخل التي لا تتعدى 30.000 دج. تستفيد من تخفيض ثاني إضافي، المداخل التي تفوق 30.000 دج وتقل عن 35.000 دج.

2- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

ثانيا - خصائص الضرائب المطبقة في الجزائر

تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 من قانون 90 / 36 المؤرخ في 31 / 12 / 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991 ، حيث تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي : «تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين و تسمى هذه الضريبة بالضريبة على الأرباح الشركات».

تعرف الضريبة على أرباح الشركات بأنها ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت، بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبية.

يندرج تأسيس الضريبة على أرباح الشركات في إطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات الذي يختلف عن النظام المطبق على الأشخاص الطبيعيين

- معدلات الضريبة على أرباح الشركات IBS:

- تحدد الضريبة IBS بنسبة 19 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج.
 - تحدد الضريبة IBS بنسبة 23 % بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية و الري، و كذا الأنشطة السياحية و الحمامات بإستثناء و كالات الأسفار.
 - تحدد الضريبة IBS بنسبة 26 % بالنسبة للنشاطات الأخرى.
- و في حالة الممارسة المتزامنة لعدة أنشطة خاضعة لمعدلات مختلفة ، يتم تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة بعنوان كل معدل وفقا لحصة رقم الأعمال المصرح به أو الخاضع للضريبة بالنسبة لكل نشاط.
- أما بالنسبة للأرباح المعاد إستثمارها، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 142 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة فإنها تخضع للضرائب على أرباح الشركات بمعدل مخفض قدره 10 %، و يطبق هذا المعدل على نواتج سنة 2022 و السنوات التي تليها.

أنشئ الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بمقتضى القانون رقم 90 - 39 المؤرخ في 31 / 12 / 1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991 في مادته 65، ولم يدخل حيز التطبيق إلا ابتداء من تاريخ 01 / 04 / 1992. حيث تم تعويض النظام السائد سابقا والمتضمن للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS).

مفهوم الرسم على القيمة المضافة TVA وخصائصه
أ- مفهوم القيمة المضافة: V.A

تعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين الإنتاج الإجمالي (العام) والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات. التي حصلت عليها حيث الاستهلاكات الوسيطة هي العوامل التي تدخل في إنتاج هذه السلع خلال فترة محددة من الزمن.

ب - مفهوم الرسم على القيمة المضافة : TVA

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر، ويعتبر من الضرائب غير المباشرة تكون المؤسسة مطالبة بتسديدها بمجرد توليد الحدث المنشئ الذي يختلف حسب نوع العمليات المحققة، سواء تمت في الداخل عند الاستيراد أو عند التصدير.

ج- معدلات الرسم على القيمة المضافة:

في عام 2017 تم إجراء تعديلا مهما على الضريبة على القيمة المضافة في إطار قانون المالية لسنة 2017، وجاءت هذه التعديلات في سياق التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر نتيجة تراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية (أزمة تراجع أسعار النفط لسنة 2014)، حيث كانت الحكومة تهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية لتغطية العجز في الميزانية، أين تم توسيع القاعدة الضريبية بإدخال تعديلات لإخضاع المزيد من الأنشطة والخدمات التي كانت معفاة سابقا للضريبة، كان الهدف منها تحسين مساهمة القطاعات غير النفطية في الإيرادات الضريبية، وتم بذلك رفع معدلات الضريبة على القيمة المضافة TVA كالآتي:

المعدل العادي: ارتفع من 17 % إلى 19 %

يطبق على العمليات، الخدمات والمنتجات الغير خاضعة للمعدل المنخفض.

المعدل المنخفض: ارتفع من 7 % إلى 9 %

يطبق على السلع الأساسية مثل: المواد الأساسية والأدوية.

يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة من الضرائب التي يخضع لها المكلف بالضريبة (شخص طبيعي، شركات ...) وتفرض على رقم الأعمال المحقق من قبله.

يصنف الرسم على النشاط المهني نظريا من الضرائب المباشرة نظرا لعدم استفادة المكلف بالضريبة من خدمات متعلقة بالتسديد إضافة إلى تحمل عبء الضريبة من قبل المكلف بدفعه دون إمكانية تحميله إلى شخص آخر.

تم تأسيس الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996، أين قد تم دمج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC و الرسم على النشاط الغير تجاري TANC في رسم واحد يسمى بالرسم على النشاط المهني TAP.

أنشأ الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996، وذلك بعد مجموعة من الرسوم على النشاطات الصناعية والتجارية " TAIC الذي كان يفرض على رقم الأعمال المحقق من قبل المكلفين بالضريبة (أشخاص طبيعيين ومعنويين) في الجزائر الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح الصناعية والتجارية، والضريبة على أرباح الشركات بمعدل 02.55 % من رقم الأعمال المحقق. والرسم على النشاطات الغير تجارية TANC الذي كان يفرض على الإيرادات المحققة من قبل المكلفين الذين يزاولون مهن حرة كالأطباء، الموثقين، المحامين...، الذين يملكون محل مهني دائم بالجزائر وتخضع الأرباح المحققة من قبلهم للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح الغير تجارية بمعدل 06.05 % من رقم الأعمال، في رسم واحد سمي بالرسم على النشاط المهني TAP.

3- الرسم على النشاط المهني TAP:

ثانيا - خصائص الضرائب المطبقة في الجزائر

بموجب نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإن معدل الرسم على النشاط المهني يحدد بـ 2%، حيث تقدر حصة الولاية من هذه النسبة بـ 0.59%، أما حصة البلدية فتقدر بـ 1.30%، كما تقدر حصة صندوق المشترك للجامعات المحلية بـ 0.11%.

و بحسب نص نفس المادة السابقة فإن معدل الرسم على النشاط المهني TAP يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، كما أن توزيعه يتم من خلال منح 0.88% لصالح الولاية، و 1.96% لصالح البلديات، و 0.16% لصالح الصندوق المشترك للجامعات المحلية.

الجدول رقم (02): توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني

توزيع الرسم على النشاط المهني		
حصة البلدية	حصة الولاية	حصة صندوق الضمان والتضامن والجماعات المحلية
66%	29%	05%

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة

كما قد يخفض هذا الرسم إلى 1% وبدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج، بحيث تستفيد الولاية من 0.29% من عائد توزيع الرسم، البلدية من 0.05% والباقي يوجه إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية. يتمثل الحدث المنشأ للرسم على النشاط المهني TAP بالنسبة لقطاع تأدية الخدمات من القبض الجزئي أو الكلي للثمن، ويدخل فيه هذا الإطار كذلك قطاع الأشغال العمومية، أما بالنسبة لنشاط البيع فإن الحادثة المنشأة للرسم على النشاط المهني تتمثل في التسليم المادي أو القانوني للسلعة محل البيع.

يؤسس الرسم باسم المستفيد من الإيرادات الخاضعة للضريبة في مكان ممارسة المهنة أو عند الاقتضاء مكان تواجد المؤسسة الرئيسية، كما أنه يتم كل شهر حساب مبلغ الرسم على النشاط المهني المستحق حسب رقم الأعمال الخاضع أو المداخل المهنية الخاضعة وكذا دفعه.

3- الرسم على النشاط المهني TAP:

ثانيا - خصائص الضرائب المطبقة في الجزائر

- ✓ يُعفى من الرسم على النشاط المهني TAP بعض الأنشطة منها:
- ✓ الأعمال التي لا تتجاوز إيرادتها 80 ألف دينار جزائري للمكلفين الذين يمارسون نشاط بيع البضائع والأشياء الموجهة للاستهلاك، و 50 ألف دينار جزائري للمكلفين الناشطين في قطاع الخدمات.
- ✓ الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات والصيد البحري.
- ✓ عمليات البيع المتعلقة بالتصدير.
- ✓ بعض النشاطات السياحية والفندقية والحملات والإشهار.
- ✓ العمليات الدائمة في إطار دعم وتطوير الشباب.

- كما تتضمن القاعدة الضريبية للرسم على النشاط المهني TAP بعض التخفيضات منها:
- ✓ 25% بالنسبة لمقاولات أشغال البناء والري.
 - ✓ 30% لعمليات البيع بالجملة، والبيع بالتجزئة للمواد التي تتضمن سعر بيعها أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة.
 - ✓ 50% لعمليات البيع بالتجزئة للأدوية، والبيع بالتجزئة للوقود.
 - ✓ 70% لمحطة الخدمات فيما يخص البيع بالتجزئة للوقود.

ملاحظة هامة: تم إلغاء الرسم على النشاط المهني TAP بموجب قانون المالية لسنة 2024.

شكراً على حسن
المتابعة والإصغاء

